ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة التواصلية
ISSN 2437-0894- EISSN 6202-X537
HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/PRESENTATIONREVUE/294
المجلد: 11 العدد: 03 (2025) ص 70/51

اللسانيات التطبيقية والتخطيط اللغوي:

"دراسة تطبيقية في التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية"

Applied Linguistics and Language Planning:

"An Applied Study in Language Planning in the Kingdom of Saudia Arabia"

الاسم الكامل المؤلف
ا.د خلود صالح عثمان الصالح
جامعة الملك عبدالعزيز (المملكة العربية السعودية- جدة)
kalsaleh@kau.edu.sa

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/07/01
تاريخ القبول:
2025/07/30

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التخطيط اللغوي
- ✓ السياسة اللغوية
- ✓ التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية

الملخص

يرتبط التخطيط اللغوي بصنع القرار وما يستلزمه من جهود الدول في التوجيه ومن ثم التنفيذ، وتتفاوت صور التخطيط اللغوي التطبيقية؛ بدءاً من حل المشكلات اللغوية الطارئة، وامتداداً إلى صد المخاطر التي تهدد اللغة وحفظ حقوقها، وتنظيم استعمالها وما له من أثر في المجتمع داخلياً وخارجياً، وصولاً إلى صنع القرار لرسم سياسة مستقبل الدولة اللغوي.

وتسعى هذه الورقة إلى الوقوف على عدد من المجالات المرتبطة بالتخطيط اللغوي، معرجة على محاور عدة؛ استهلالاً بتحديد مفهوم التخطيط اللغوي؛ من حيث الوقوف على مفهوم السياسة اللغوية، والتخطيط اللغوي وما يرتبط بهما من علاقة بكل ما يحقق الأمن اللغوي؛ وانتهاءً برصد أنماط التخطيط اللغوي ومظاهر تطبيقه؛ متخذة التخطيط في المملكة العربية السعودية أنموذجا تطبيقياً تتبع من خلاله القرارات المنصوصة على تسييد اللغة العربية النابعة من الدولة ووزاراتها. وستقف الدراسة على موضوعات بارزة في التخطيط اللغوي في ظل اللسانيات التطبيقية، ويمكن حصرها في المباحث الآتية؛ وهي:

الأول: السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مفاهيم ومحددات

الثاني: التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية: رؤية وواقع

Received
01/07/2025
Accepted
30/07/2025

Keywords:
- ✓ *Language planning*

Language planning policy is intrinsically linked to decision-making processes and the corresponding efforts of the countries in both directing and implementing such policies. These efforts encompass a wide range of activities, from addressing urgent linguistic challenges to mitigating threats that jeopardize the language's existence. This includes safeguarding linguistic rights, regulating its use, and assessing its socio-cultural and international implications, ultimately culminating in strategic decisions that define the state's future linguistic policies.

The present study seeks to examine various dimensions of language planning, addressing key themes and issues within this field. It commence by disentangling the often-overlapping concepts of language policy, language planning, and their intersection with linguistic security. The study concludes with an exploration of language planning frameworks and their practical applications within the Saudi

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Arabian context, emphasizing decisions emanating from kingdom institutions and ministries. *This study also delves into critical themes in language planning, analyzed through the lens of applied linguistics. These are categorized into the following sections:* 1. *Language Policy and Language Planning: Concepts and Determinants* 2. *Language Planning in Saudia Arabia : Vision and Reality.*	✓ *Language policy Strategic.* ✓ *Language Planning in Saudia Arabia.*

١.مقدمة:

يمثل التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية ميداناً حديثاً ذا طابع بيني في الدرس اللساني الحديث، منبثقاً عن اللسانيات الاجتماعية ومرتبطاً باللسانيات التطبيقية بشكل عام، ولا تزال أقلام الباحثين اللغويين تضيف إليه في كل طرحٍ منها جديداً يضاف إلى أدبيات التخصص اللغوي، وقد أسفر عن هذا، تطورٌ واضح في مخرجات التخطيط اللغوي في صورته النظرية. ولما كان هذا الميدان متجدداً لارتباطه بهوية اللغة ومواءمتها لما يستجد من أنظمة الدول وسياساتها، تجلت في الساحة اللغوية ميادين متعطشة لتقديم أبحاث تواءم مستجداتها الراهنة.

وتأتي هذا الورقة لتضيف محاولة جديدة في هذا الميدان؛ مستهدفةً تقريب عدسة المجهر إلى مشهد حي من الحدث التخطيطي للغة؛ مستعرضة مشاهد منه في المملكة العربية السعودية. وتسعى الورقة إلى تقديم دراسة في التخطيط اللغوي، في منهجين ؛ الأول منهما، منهج نظري استقصائي؛ يتم فيه استعراضاً موجزًا عن مفهوم التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، وارتباط أحدهما بالأخر من منظور الدرس اللغوي؛ مع إعطاء القارئ تصور عن أهداف الدول في مسألة التخطيط اللغوي. والثاني من المنهجين، وصفي تطبيقي، تتحرى فيه الدراسة نموذجاً من نماذج التخطيط اللغوي في ممارسة إحدى الدول الناطقة بالعربية؛ وبشكل محدد واقع التخطيط في المملكة العربية السعودية؛ تناولاً لأنماط التخطيط وواقع تطبيقه في مؤسسات المملكة ووزاراتها. وتعد الدراسة لفتة بحثية تدعو إلى أقلام بحثية واعدة في دراسة جوانب أخرى من التخطيط في المملكة العربية السعودية.

٢. السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مفاهيم ومحددات

١.٢ مفاهيم ومحددات

طرحت عدد من الدراسات اللغوية المتخصصة في "التخطيط اللغوي Language Planning" القول في تعريفه وتحديد ماهيته، والكشف عن أهدافه، ووصف أنواعه، ومجالاته. كما عقدت المقارنات بين عدد من المصطلحات الواردة في مجاله، وهي دراسات اتفقت في جوانب واختلفت في أخرى من حيث تحديد الفواصل بين المصطلحات المرتبطة به نظراً لطبيعته البينية والتداخل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

EL TAWASOLIA JOURNAL مجلة التواصلية

المحوري بين مهام كلٍّ منها، ولعل أبرز المصطلحات المتداخلة معه مصطلح "السياسة اللغوية linguistic Policy"[1]. ويجدر بنا في هذا المقام أن نقدم للقارئ علامات رئيسة لأبرز ما خلصت إليه هذه الدراسات في التفريق بينهما[2].

وعوداً إلى مصادر هذه المصطلحات في ارهاصة نشأتها، نجد أن مصطلح "التخطيط اللغوي" يعود إلى اللساني الأمريكي (E.Haugen) 1959م[3] وقد جاء في غضون استعراضه الوضع اللغوي في النرويج[4]؛ مشيراً إلى أن التخطيط اللغوي لا يتجاوز أن يمثل تتبع محاولات تطوير اللغة في الاتجاه الذي يرغب فيه المخططون، بما لا يعني التكهن بالمستقبل على ضوء ما وفره الماضي، وإنما السعي الواعي للتأثير فيه[5].

ومما جاء في مناقشات الباحثين اللغويين عن هذا المصطلح، ويعد أعمقها ما قدمه (Robret Cooper)، ضمن ما استعرضه في كتابه (التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي)[6]؛ خالصاً إلى أن التخطيط يأتي على مستوى المتن اللغوي، والوضع اللغوي، والتخطيط للاكتساب اللغوي. وأنه دوره مختص بالجهات الحكومية، والهيئات الرسمية، مع عدم اغفاله التخطيط على مستوى الأفراد.

وفي المقابل يعود مصطلح "السياسة اللغوية" إلى (J. Fishman) فيما استعرض مفهومه في كتيب نشره عام 1970م[7]. وقد كثرت الدراسات في تناوله وتحديد مفهومه، ولعله من المناسب أن ننقل هنا أشملها وأوسعها تحديداً ما أدلى به كلٌّ من (Kaplan and Baldauf)[8]؛ منتهين إلى أن السياسة اللغوية تمثل مجموعة الأفكار والقوانين والضوابط والقواعد والتطبيقات المقصودة لتحقيق تغيير لغوي مخطط، أو منع حدوثه في استعمال اللغة في مجتمع واحد أو أكثر. ويؤطر هذا التعريف أن الحكومة هي صاحبة القرار في التسييس اللغوي.

ومع اختلاف مذاهب الباحثين اللغويين في التخطيط اللغوي؛ ممن ذهب منهم إلى أن التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية يعدان من قبيل الترادف[9]، وفرق آخرون بينهما؛ جاعلين التخطيط اللغوي جزءاً من السياسة اللغوية لا رديفاً لها؛ مشيرين إلى أن الفرق الجوهري بينهما يكمن في أنَّ "السياسة اللغوية" أكثر مساساً بالأنظمة واللوائح والقوانين المرتبطة بقرارات الدولة حيال اللغة في مجالات المجتمع وقضاياه، في حين أن "التخطيط اللغوي" يأتي تفعيلاً للسياسة اللغوية في سياقها الواقعي[10].

وترتبط "السياسة اللغوية" بالدول وسياساتها؛ صريحة كانت أم ضمنية، عامة كلية على مستوى الأمة أو الدولة أو اللغات ذات الانتشار الواسع، أو أنها جزئية تختص بحالة خاصة، أو منشأة ما، أو أنها عابرة في بيئة افتراضية[11]. بينما يكون "التخطيط اللغوي" على المستوى الحكومي والرسمي وهو الأساس، ويتجلى أيضاً على المستوى غير الرسمي بأن يكون منحصراً على الأفراد، وقد سجل التاريخ عدداً من المبادرات الفردية في التخطيط اللغوي؛ كالذي قامت به الحركة النسوية في أمريكا ضد التحيز اللغوي[12].

وتمحيصاً لما جاء في تناولهما حداً وتعريفاً، نتخذ مسرباً لأنفسنا فيه، فنميل إلى كون مصطلح "السياسة اللغوية" يمثل مبادى وأسس مجردة، في حين يختص "التخطيط اللغوي" بالمظهر العملي التطبيقي لسياسة اللغة في الدولة، فيأتي دور التخطيط تالياً للسياسات؛ أي بعد تعيين السياسات المرتبطة بصنع القرارات لينهض بمهام القطاعات تنفيذاً وإجراءً.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ولا نريد أن نطيل كثيراً في هذا السياق التعريفي، إذ إن التناول فيه واسع ومتشعب قديماً، ولا تزال المداخلات فيه حاضرة حتى اليوم، ولئن كثرت إلا أنه لا يسعنا إلا أن نخلص إلى أن التخطيط اللغوي وسياسته ينطلقان من هدف محدد؛ وهو تحقيق الأمن اللغوي الذي يتجلى في حماية اللغة، وتحقيق كيانها بصنع كينونتها، وحل مشكلاتها، حفظاً لحاضرها، وتأميناً لمستقبلها.

٢.٢ أهداف التخطيط اللغوي

تنبري عن التخطيط اللغوي أهداف عدة؛ ترتبط بمسألة حماية اللغة وتنقيتها (Language Purification) من المخاطر التي تهددها، وإصلاحها (Language Reform) حلاً لمشكلاتها، وحفظ حقوقها، وإحياء اللغات المهجورة أو الميتة (Language Revival) المرتبطة بتاريخها، ومعالجة قضاياها؛ والتي من أبرزها شيوعاً التعددية المصطلحية (Terminological Variants)، فضلاً عن تحديث مفرداتها (Lexical Modernization) وزيادة إنتاج معجمها المفرداتي الذي يتطلبه النمو المجتمعي المحلي والخارجي في ظل الاتصال باللغات الأخرى، انطلاقاً منه إلى أهداف أوسع ترتبط بوضع القرار وصنع مستقبل اللغة[13].

ولا تنحصر أهداف التخطيط اللغوي في المقاصد اللغوية فحسب، كما نقل بعض الباحثين[14]، إنما ينبري عنها أهداف غير لغوية؛ ولاسيما في ظل ما تشهده بعض الدول من هجمات عسكرية تستهدف البلاد وتجعل اللغة مدخلاً لها، فكان لهذه الغايات؛ اللغوي منها وغير اللغوي، سبباً أشعل فتيل الأمم لوضع سياساتها اللغوية التي تحمي لغاتها من الضعف أو العزلة أو ربما الموت والانقراض؛ لتمثل هذه السياسات صمام أمان يكفل لها النهوض ومزامنة التطورات الراهنة؛ مما ينعكس أثره على الدولة سياسيًا، واقتصاديًا، وعلميًا، وحضاريًا.

٣. التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية: رؤية وواقع

تجد اللغة العربية في المملكة العربية السعودية دعماً كاملاً في سياستها التخطيطية في المجالات كافة، وفقاً لما اشتملت عليه أنظمتها وقراراتها من نصوص تدعم أهداف الدولة الاستراتيجية؛ بدءً بما نصت عليه المادة الأولى لنظام الحكم، فيما نص عليه القرار الستون من كون "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينُها الإسلام، ودستورُها كتابُ الله تعالى وسنّةُ رسولِه- صلى اللهُ عليه وسلَّم- ولغتُها هي اللغةُ العربية"[15]، وامتداداً إلى رؤية المملكة ضمن تعزيزها الهويَّة الوطنية المتمثل أبرز أركانها في الحفاظ على اللغة العربية وبقائها خالدة متوارثة في ألسنة الأجيال القادمة. ومن هذا التوجه انبثقت القرارات والأوامر التي توجب استخدام اللغة العربية في جميع المراكز والإدارات والمطارات والمؤسسات[16]، وهيئات حقوق الإنسان[17]، وفي البيانات والسجلات وعقود العمل[18]، وغيرها من مجالات الدولة كافة، سعياً لتمكينها وتأمين مستقبلها.

١.٣ أنماط من التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية

يعد التخطيط اللغوي نموذجاً حيوياً ومهماً من صور التخطيط العامة التي تتأهب لها الدول، ولا يختلف في إجراءاته عن التخطيط في المجالات الأخرى التي ترومها؛ كالتخطيط الساري في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والصحية، وسائر مجالات الحياة.

ويمر التخطيط بمراحل عدة؛ بدءاً من تحديد المشكلات اللغوية التي تتقصى الحلول، وتعيين الأولويات، وتحديد الأهداف ووسائل تحقيقها، ومروراً برسم سياسة التنفيذ وتقدير ميزانياتها،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وانتهاءً بتقييم عملية التخطيط اللغوي في ضوء النتائج؛ للوقوف على مدى نجاحها، وتحرياً لمواطن القوة لتعزيزها ودعمها، أو مؤشرات الضعف لمقاومتها وعلاجها[19].

وقد تعددت أنماط التخطيط اللغوي بناء على متغيرات الزمن ومستهدفات التخطيط المتنامية في ظل عدد من العوامل؛ كالمستجدات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والعلمية، والثقافية. ونرصد هنا طرفاً منها؛ تطبيقاً على هوية المملكة العربية السعودية وسياستها في التخطيط اللغوي؛ ومنها[20]:

- تخطيط "الوضع اللغوي Status Planning"، ويتضمن النظر في صورة اللغة وعلاقتها بالسياق المجتمعي، وتحديد المتغيرات التي تطرأ عليها، والمؤثرات على مستقبلها. ويتجلى هذا النوع من التخطيط اللغوي في قرارات الدولة في اختيار اللغة الرسمية واللغات الثانية المعتمدة فيها، والدواعي السياسية لهذا الاختيار، والتشريعات المرتبطة بها، ومجال استخدامها وضوابطه.

وتحرياً لمسألة الوضع اللغوي في المملكة العربية السعودية، نجد سياستها التخطيطية تركز على أولويات عدة؛ يترأسها تعزيز وضع اللغة العربية بجعلها الأساس في المجالات الوطنية كافة، وبما لا يغاير كونها دولة تحترم التنوع اللغوي المستخدم في سياقاتها المجتمعية؛ وعليه، فقد نص القرار الرابع والخامس والسادس والعاشر من قرارات اللغة العربية في المملكة، باستخدام العربية في المحكمة وكتابة الاتفاقيات الدولية، بل دعت إلى فرض عقوبة على الشركات الأجنبية التي لم تلتزم استعمال العربية في مكاتباتها ومعاملاتها المتنوعة. كما نصت قراراتها[21] في مواضع متعددة على وجوب التزام الجهات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الأجنبية جميعها باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها وتحرير وثائقها وعقودها المختلفة ولافتاتها، مع إلزام المخالف منها بغرامة مالية. فضلاً عن إلزام الشركات المنتجة للأدوية المسجلة بالوزارة بترجمة النشرات والتعليمات الدوائية المرفقة بعبوات الدواء إلى اللغة العربية، وغيرها من القرارات التي تعنى بالحفاظ على مكانة العربية وكيانها اللغوي، مما سنقف عليها في موضع قادم من هذه الورقة.

- تخطيط "المكانة اللغوية Prestige Planning": يرتبط هذا النمط من التخطيط بتعزيز مكانة اللغة العربية في المجتمع؛ وتحديد أولوياتٍ تخدم مكانتها ويضمن لها القبول المجتمعي. ويرتبط بالمبادرات التوعوية أو الدور الذي تقوم بها المؤسسات اللغوية في تعزيز مكانة العربية في مجتمعها المحلي داخليا أو خارجيا.

وقد قدمت المملكة العربية السعودية إسهامات بارزة لإعزاز اللغة العربية؛ باعتدادها لغة الدين وهوية الوطن، فعززت من مكانتها؛ وفرضت حضورها في السياقات الإعلامية، والترجمة إليها في الملتقيات التي تتطلب لغةً غيرها. كما ربطت اتقان العربية شرطاً لتنفيذ العديد من الممارسات، ومنها افتراض مثولها في نظام الجنسية[22]؛ كشرطٍ للتقدم على الجنسية السعودية. وقد كان لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة العربية ومن ثم مجمع الملك سلمان جهوداً واضحة في تعزيز مكانة اللغة العربية؛ وقد ساندها ما جاء من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قرارات[23] تعلي شأنها وتنادي بتمكينها في المجتمع، مما سنعرضه مفصلاً في ثنايا الصفحات القادمة من هذه الورقة.

- تخطيط "الاكتساب اللغوي Acquisition Planning": ويرتبط هذا التخطيط بالنظام التعليمي لإكساب اللغة؛ من حيث الوقوف على مناهج تعليمها وآلياته، وسياسة اختيار لغة أو لغات أخرى في التعليم، وقرارات الدولة في التخطيط لتعليم لغات أخرى وإدخالها في النظام التعليمي.

ويتجلى هذا النمط في مناهج المملكة العربية السعودية لتعليم العربية لغة ثانية، والجهود القائمة في صناعتها وتجديدها لتعليم العربية لأبنائها من الناطقين بها، وتمهيرهم شفهياً وكتابياً، ووضع أسس تعليمها لغيرهم من المتعلمين الأجانب الناطقين بغيرها، وما يرتبط بها من جهود لنشر العربية خارجياً، وفق ما نصت عليه قرارات اللغة العربية في المملكة[24] بتكثيف الجهود لنشر اللغة العربية في الدول الإسلامية، بافتتاح معاهد ومراكز لدعم تعليمها، وتغذيتها بإرسال وفود من المعلمين لها لإكسابهم اللغة العربية. وسنستعرض في مبحث قادم جهود وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ومؤسساتها ومعاهدها ومراكزها التعليمية بصورة أوسع وأشمل؛ مما يعكس الجهود في هذا النمط التخطيطي.

- تخطيط "المتن اللغوي Corpus Planning": ويرتبط هذا النمط بهيكل اللغة وبنيتها؛ وينهض على جهود الباحثين اللغويين وأصحاب القرار في مناهج التعليم في ميدان عدة؛ أبرزها تخطيط النظام الكتابي إملاء، وقواعداً، وبناء معجمياً، أو إصلاح الخلل الواقع في التراكيب اللغوية؛ صوتياً وصرفياً، ونحوياً، ودلالياً. وقد أولت سياسة التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية عناية بارزة بسلامة المتن اللغوي وصحته بخلوه من عيوب الكلام نطقًا وكتابةً، ومما جاء من نصوص في مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ما نص عليه كلٌّ من القرار الأول، والثالث عشر، والعشرون والثاني والتسعون، والثالث والستون بحتمية مراعاة القواعد العربية والإملائية، وتجنب الأخطاء النحوية والإملائية في الخطابات والصكوك الصادرة من المحاكم، وعقود الاتفاقيات قبل رفعها، ومحاسبة الجهات الرسمية في إخطائها اللغوية تحدثاً وكتابة، ومراعاة قواعد العربية الفصحى في الإعلام المتمثل في المنشورات الإعلامية ولوحات الإعلانات وغيرها[25]. فضلاً عن تضمين مواد في القرارات فيما يختص بالمالية أو التجارية؛ ومنها ما أوجبه القرار التاسع والعشرون[26] من تصحيح الخطأ اللغوي الوارد في العملة المعدنية، وغيرها من القرارات التي تعنى بصحة المتن اللغوي، مما ستناولها في مبحث قادم من هذه الورقة.

- تخطيط " لغة الخطاب الإعلامي The Media Discourse of Language"؛ ويتمثل في سياسة التخطيط التي تسعى إلى تعزيز صورة اللغة ومكانتها شكلاً ومضموناً. وتتجلى صوره في الوسائل الإعلامية التي تستهدف تعزيز مكانة اللغة في معتقدات الأفراد في البيئة المحلية والخارجية معاً.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتطبيقاً على هذا النمط، ضمن الجهود المشهودة لسياسة التخطيط في المملكة العربية السعودية، فنجده حاضراً فيما تضمنته عدد من القرارات التنفيذية التي تركز على أهمية اللغة العربية، وتعزيز مكانتها في نفوس أبنائها من الناطقين بها، وتهذيب نصوصها الخطابية المقدمة في المؤتمرات والندوات والملتقيات والمحاضرات والحوارات والفعاليات وغيرها من المناسبات المختلفة، بتمحيصها من الأخطاء والالتزام بقواعد بنائها الصحيحة، مما سنقف عليه مفصلاً في فقرة قادمة من هذا البحث في ظل الجهود التي طبقتها وزارة الإعلام السعودية في سياسة تخطيطها اللغوي.

استعرضنا طرفاً من أنماط التخطيط اللغوي، وهي لا تتجاوز أن تكون نماذج مختصرة جاءت عابرة لتفتح المجال أمام أبحاث واعدة مستقبلية لتقصِّي أنماطاً أخرى تعكس جهود المملكة في التخطيط اللغوي؛ وهي في كنهها لا تنحصر فيما صدر من قرارات منصوصة في المدونات الرسمية فحسب، وإنما هي جهود حثيثة امتثلت قائمة على أرض الواقع التطبيقي بشكل فعال في كافة المجالات، وأعقبتها قرارات أخرى تدعمها في التطبيق؛ من حيث كونها قرارات من قبل الجهات الرسمية لمتابعة تطبيقها حية على أرض الواقع، أو قرارات تنص على فرض العقوبات لمن تهاون في تنفيذها في الجهات الحكومية أو الأهلية معاً.

٢.٣ مجالات التخطيط اللغوي وسياسة تطبيقه في وزارات المملكة العربية السعودية

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق الأمن اللساني في سياقها المجتمعي على كافة الأصعدة والمجالات، انطلاقا من سياسة الدولة العامة، وفق ما نصت عليه عدد من القرارات، وتتصدرها المادة الأولى من نظام الحكم السعودي من كون اللغة العربية هي لغة المملكة العربية السعودية. ونستعرض في هذا المبحث جهود المملكة في التخطيط اللغوي، على سبيل التمثيل لا الحصر، وقد ارتضينا أن يكون عرض مخططاتها وفق ما يرتبط بوزارات المملكة وما يصدر عنها من قرارات تدعم اللغة العربية وتعزز مكانها ضماناً لخلق مستقبل جيل قادم باقٍ على وثيقة سياسة الدولة ومكانة لغتها العربية.

١.٢.٣ التخطيط اللغوي في مجال الإعلام والإعلان ضمن قرارات وزارة الإعلام

ترتكز سياسة التخطيط اللغوي في هذا المجال فيما تنهض به وزارة الإعلام من مواكبة جهود الدولة ومشاركتها في تسيير سياسة التخطيط اللغوي؛ تلبيةً لغايتها الأساس وهو تحقيق الأمن اللغوي في المجتمع، لاسيما ونحن في ظل الانفتاح اعلامياً على العالم الخارجي، وواقع تأثير اللغات ذات الهيمنة الثقافية والتكنولوجية مما يمثل معول تهديد لغيرها من لغات الثقافات الأخرى، فكانت وزارة الإعلام على وعيٍ بما تبطنه العولمة اللغوية من مقاصد تهدد اللغة وأمنها وثقافة مجتمعها، فجاءت سياستها التخطيطية تلبية لسياسة الدولة ومقاصدها، ساعيةً إلى تطبيق العربية في كافة منافذها الإعلامية والإعلانية، معلنةً أن اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية، ولها أن تحدث اذاعات بمختلف اللغات الأخرى في حدود أغراض وجود الترجمة[27].

وفي حدود ضبط الأخطاء اللغوية في الإعلام السعودي، جاءت قرارات اللغة العربية في المملكة لدعم النص اللغوي الإعلامي الصحيح، وتأييداً لهذا؛ نص القرار الثامن والخمسون

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الصادر من رئيس مجلس الوزراء في المملكة "بتجنب الأخطاء اللغوية في الإعلام"، وفقاً لما لاحظه وزير الأعلام السعودي من تفشي الأخطاء اللغوية في اللسان العربي في وسائل الإعلام السعودي المقروءة منها والمسموعة والمرئية من صحافة وإذاعة وتلفاز[28]. وسعياً لدعم اللغة العربية في الإعلام السعودي وجعله في متناول الجميع، أكد القرار السادس عشر من قرارات اللغة العربية من أن مهمة(هيئة الإذاعة) تبسيط اللغة العربية الفصحى وجعلها في متناول العامة من المجتمع السعودي.

وعلى صعيد المتحدثين والخطباء، صدرت عدد من القرارات بمرسوم ملكي؛ مؤكدةً إلزام المتصدرين للجمهور بإجادة اللغة العربية الفصحي، ومنها ما صدر في القرار الثاني والثالث والعشرين[29] باشتراط اتقان الخطباء والمتقدمين لإمامة الجامع اللغة العربية وتجنب اللحن.

كما سعت وزارة الإعلام بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية، ضمن سياسة التخطيط اللغوي، إلى العناية بالمشهد اللغوي المتمثل بربط الإعلانات والإشعارات باللغة العربية، وأن تكون منسجمة مع عادات وتقاليد البلاد، وأن يراعي نصها قواعد اللغة العربية الفصحي[30]. وأوجبت أن تكون العربية واضحة في إعلانات المطاعم وأن يتم إقفال المحلات التي لا تلتزم بهذا القرار[31]. وفي هذا السياق أيضاً، نادت بضرورة تطبيق الإعلان باللغة العربية في مجال الفنادق وأن تظهر في جميع غرف الفنادق ومكاتب الإدارة، بحيث تكون واضحة للنزلاء[32]. كما نادت بتطبيق هذا على الإرشادات الملصقة على وسائل النقل والمواصلات والخطوط السعودية؛ تأكيداً على أنّ اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في الخطوط الجوية العربية السعودية[33].

وعلى صعيد آخر، صدرت قرارات موجهة للمؤسسات الأجنبية في مجال الإعلان، فنصت على إجبار المؤسسات الأجنبية بالتقيد باللغة العربية فيما نص عليه القراران السادس والسابع والأربعون، والقرار الرابع عشر بعد المائة، القاضية بإلزام الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في المملكة باستعمال اللغة العربية وألا ترفع لوحات أو لافتات إلا بلغة الدولة التي تقيم فيها الشركات أو المؤسسات[34].

وضمن الجهود الخارجية لنشر العربية إعلامياً، سعت المملكة عبر قنوات التواصل الإعلامية إلى الإعلان عن الفعاليات التي تمكّن نشر اللغة العربية عالمياً، وتعد الخدمات التي يقدمها مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية ونشرها عالمياً خير شاهد على هذا، بالتنسيق مع أجهزة وزارة الشؤون البلدية والقروية بما تتضمنها من بلديات وأمانات، بوضع البرامج والأنشطة والفعاليات للاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية الذي أدخلت فيه اللغة العربية ضمن اللغات الرسميَّة ولغات العمل في الأمم المتحدة, بتاريخ 18/12/1973م[35].

٢.٢.٣ التخطيط اللغوي في وزارة التجارة

عملت وزارة التجارة على تنفيذ سياسة المملكة للتخطيط اللغوي ضمن ممارساتها التجارية، إذ يكتسب المواطن السعودي والعربي فيها أحقيةً لتفسير ما يفد إلى بيئته من منتجات عالمية تحمل في طياتها هوية دخيلة على مجتمعه العربي، فنصت اللوائح والأنظمة السعودية، وقرارات مجلس هيئة السوق المالية في المادة (١٩)[36] على تسييد اللغة العربية والالتزام بها لغة رسمية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في التعاملات التجارية في الأسواق، بدءً من ملصقات المنتجات الغذائية أو الاستهلاكية وانتهاءً بإبرام العقود والصكوك التجارية بشكل عام.

واستهلت الوزارة ممارساتها التخطيطية اللغوية بتشريع أنظمة الأسماء التجارية، بأن يكون اسماً عربياً أو ألفاظاً معربة دون أن يشتمل على كلمات أجنبية[37]، عدا ما يرد من شركات أجنبية أساسها في الخارج كالأسماء العالمية المشهورة، وتأييداً لهذا فقد نصت القرارات على تنفيذ العقوبة على من يخالف هذه اللوائح[38]. وفي هذا السياق، ركزت على النصوص التجارية المكتوبة؛ في سياق تنظيم المعاملات التجارية الورقية التي ترتبط بالدفاتر اليومية ودفاتر الجرد التجارية التي تخص الحسابات والميزانية، وترتبط بتجارة المالك في تجارته، فجاء ضمن قرار وزارة المالية

والاقتصاد الوطني[39] والصادر بمرسوم ملكي في المادة (٦١) من نظام الدفاتر التجارية؛ أن يلتزم كل تاجر في دفاتره التجارية بإيضاح طبيعة تجارته وأهميتها، وماله من حقوق وواجبات، وأن تكون هذه الدفاتر منتظمة وباللغة العربية[40].

كما ساهمت الوزارة في عملية فرض التعريب للألفاظ الأجنبية، في المقام الذي يقتضي التدخل الأجنبي في المملكة، من خلال تنظيم متطلبات وجود الشركات الأجنبية في المملكة، وتنظيم فروعها في المملكة العربية السعودية، ولإكسابها الصبغة النظامية في البلاد تجارياً وإكسابها الهوية العربية، جاءت عدد من القرارات لتنظم هويتها التجارية، فصدر قرار المجلس التجاري الذي يلزم شركات التصدير الأجنبية كتابة (بوالسها) باللغة العربية إلى جانب اللغة الإفرنجية؛ ضماناً لمصلحة تجّار هذه البلاد[41]. وإلزاماً من المملكة لتنفيذ هذه القرارات لخدمة التجارة، سعت وزارة المالية، وبموافقة جلالة الملك في قرار مجلس الشورى السعودي برقم(٤٢١٢)، فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي لا تستعمل اللغة العربية في قيوداتها ومكاتباتها ومعاملاتها[42]. واستكمالاً لهذه الإجراءات ودعماً لتطبيقها، جاء ضمن لوائح نظام السجل التجاري في المملكة، في المادة الرابعة، التنبيه للشركات الأجنبية بترجمة وثائقها إلى اللغة العربية عند طلبهم تسجيل فروعهم أو مكاتبهم في المملكة العربية السعودية، ونصت على "أنه يجب على مسؤولي إدارة الفروع ومكاتب الشركات الأجنبية المرخص بافتتاحها في المملكة أن يرفقوا بطلب تسجيل الفروع أو المكاتب صورة من قرار الترخيص بافتتاح الفرع أو المكتب، وصورة من الوثائق المؤيدة لتأسيس الشركة مصدقة من جهات الاختصاص مع ترجمة عربية معتمدة"[43].

ولا تقتصر جهود وزارة التجارة السعودية في إصدار قرارات دعم التخطيط لخدمة العربية، وإنما تبعتها قرارات أخرى على سبيل المتابعة تأكيداً على التنفيذ؛ بإصدار قرارات أخرى لتتبع مخالفات القرارات الخاصة بانتهاك هوية اللغة العربية على أرض الواقع. ولعل من يطلع على الموقع الالكتروني للوزارة يلمس الجهود المبذولة من قبلها على أرض الواقع لتحري المخالفات التجارية من خلال ما يرد عنهم من التصريحات بمخالفات المحال التجارية لأنظمة الوزارة الخاصة باللغة العربية، والتصدي لها بإلزام تلك المحلات بتطبيق اللغة العربية وتعريبها[44]، ولا غرو بأن هذا جانب بارز من معاضدة وزارة التجارة لسياسة الدولة في الحفاظ على هويتها اللغوية والتخطيط لحفظ أمنها اللساني.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

٣.٢.٣ التخطيط اللغوي في وزارة العدل والقضاء ونظام المرافعات

تماشياً مع نظام المملكة العربية السعودية في اعتماد اللغة العربية لغة البلاد الرسمية، جاءت تعاميم ولوائح الوزارة وما يتبعها من القضاء ومرافعات المحاكم بالتأكيد على اعتماد اللغة العربية، فنصت المادة (٣٦) في القرار الحادي والثلاثون من قرارات اللغة العربية الصادر بمرسوم ملكي؛ من أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في المحاكم بالمملكة العربية السعودية، وأنها اللغة الرسمية عند النظر في الدعوى والحكم عليها أمام ديون المظالم[45]، وأنها لغة البيانات والمذكرات المكتوبة، والمرافعات الشفهية[46]، ولغة المدافعة التي يرفع بها الخصوم قضاياهم[47]، وهي لغة صياغة العقود والصكوك ومرفقاتها ووثائقها[48]. وقد أيد ديوان المراقبة هذه القرارات برفضه أي عقود ترد اليها لمراجعتها ما لم تكن هي وجميع ما يتعلق بها من وثائق ومرفقات محررة باللغة العربية[49].

وقد جاءت قرارات اللغة العربية المرتبطة بالممارسات القضائية السعودية في سياقات توجيهية متنوعة؛ أبرزها القرار العشرون[50] الصادر من نائب رئيس القضاء والقاضي باستحثاث جميع المحاكم وكتابة العدل وما يرتبط بدوائرهم الشرعية بتجنُّب الأخطاء النَّحويَّة والإملائيَّة في الخطابات والصكوك الصادرة من المحاكم، ومحاسبة الجهات التي تكثر فيها الأخطاء؛ وذلك تجنباً للوقوع في الحرج عند خروج أحد هذه الصكوك خارج البلاد فيكون مدعاة للتندر أو السخرية.

وفي مقام التعاملات الأجنبية في الإطار التنفيذي، صدرت قرارات عدة للإحاطة بضرورة الترجمة إلى العربية في سياقات ورود اللغات الأجنبية أو حضور متحدثيها في المحاكم والمرافعات، ومما جاء من منها ما نص عليه القرار التاسع والعشرون بعد المائة في المادة الثالثة والأربعين من نظام التحكيم؛ والذي ينص على ضرورة "ترجمة الحكم الصَّادر من هيئة التحكيم إذا كان صادرًا بغير اللغة العربية"[51]. كما صدر في هذا المقام أيضاً النص الوارد في المادة الثالثة والعشرون من أنظمة المرافقات الشرعية في المملكة من كون: "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم؛ وتسمع المحكمة أقوال الخصوم والشهود ونحوهم من غير الناطقين باللغة العربية عن طريق مترجم، وتقدم ترجمة معتمدة من مكتب مرخص له باللغة العربية للأوراق المكتوبة بلغة أجنبية"[52]. مؤكدين وجوب توفر مترجم في المحكمة لسماع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية[53]، وأن أي مكاتبات تقدَّم بغير اللغة العربية يتعرض أصحابها للغرامة المالية[54].

ومما يتسق مع هذا، أن المملكة العربية السعودية أقرت في نظام الجنسية العربية السعودية ضمن ما نصت عليه المادة الثامنة من نظام الجنسية بـ"اشتراط إلمام المتقدم على الجنسية السعودية باللغة العربية"[55].

٤.٢.٣ التخطيط اللغوي في وزارة التعليم

استهدفنا استعراض مجال التخطيط اللغوي في التعليم آخر محطات تمحيص مجالات التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية؛ لاتساع رقعة حقل التعليم القرارية والتطبيقية وحضوره في كل جانب من جوانب الدولة ومؤسساتها، وهو أثرى المجالات التخطيطية اللغوية مادةً وموضوعاً، وأزخرها قيمةً في التطبيق على أرض الواقع. ويؤيد هذا، الكم الهائل من

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الدراسات اللغوية العربية التي أسهم فيها الباحثون اللغويون بدراسات تطبيقية في مجالات عدة ترتبط بسياسة التعليم عامة وتعليم العربية منه بشكل خاص، مما يعد علم اللسانيات التطبيقية وعاءً حديثاً لتطبيقها، وللباحثة اسهامات بحثية عديدة في هذا المجال التطبيقي في طيات ما قدمته من أوراق علمية في تعليم اللغة العربية كلغة ثانية[56]، ودراسات تتضمن وضع خطط تعليمية في إطار مناهج تعليم اللغة العربية في رياض الأطفال[57] أو المدارس أو في مناهج التعليم ومشكلاته[58] في التعليم العالي في منهج تطبيقي معاصر. وتمثل موضوعات التخطيط اللغوي في الحقل التعليمي مادةً ثرية، يتسنى لنا منها أن نقدم دعوة مفتوحة المجال للباحثين اللغويين في التخطيط اللغوي؛ لانتقاء موضوعات بحثية لاستعراض الوضع اللغوي للتعليم، أو حل ما يواجهه من مشكلات على مستوى المثلث التعليمي؛ المتعلم، والمعلم، والمنهج التعليمي وما يرتبط بها من جوانب تربوية بشكل عام.

ونستهل القول في ضوء الجهود التي تقدمها وزارة التعليم في التخطيط اللغوي، باستعراض أبرز ما انبرى عن التعليم العام ومعاهد التعليم في التخطيط اللغوي، إذ اعتنت وزارة التعليم في المملكة باللغة العربية تعليماً وتمهيراً؛ وفي ظل هذا أصدرت الوزارة عام ١٤٤٤هـ "مشروع نظام التعليم"[59]؛ وهو بمثابة دليل عام؛ غايتها فيه توحيد المرجعية التنظيمية للتعليم العام، وجاء في ثناياها نصاً واضحاً، في الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادة الخامسة منها، بأن اللغة العربية لغة التعليم، مؤكدة ضرورة التخطيط من أجل إنجاز ما يؤدي إلى إتقان اللغة العربية والاعتزاز بها[60].

وقد ارتكزت رؤية الوزارة التطويرية؛ انعكاساً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، على استقطاب المبادرات الفردية أو المؤسساتية بما يجوّد مناهج التعليم بشكل عام ومناهج العربية بشكل خاص، مما تم طرحه منها من خلال مكتب تحقيق الرؤية؛ متضمناً مراجعة مناهجها الدراسية لتحديثها، تعزيزاً لمهاراتها الأساسية ويتصدرها مهارتي القراءة والكتابة.

وفي هذا السياق، جاءت قرارات اللغة العربية في المملكة مؤكدةً الالتزام بتجويد العربية في ألسنة الطلاب، وتفعيل الفصحى في الأنشطة الطلابية والإذاعة المدرسية؛ تصدياً لما لوحظ في بعض المدارس من استخدام اللهجة العامية عبر ما يقدَّم في الإذاعة الصباحية والأنشطة المتنوعة والمناسبات المدرسيَّة المختلفة من أناشيد أو قصائد نبطيَّة أو موسوعات بالعامية[61].

وفي هذا الصعيد، وتكاملاً مع قرارات العربية، أصدرت الوزارة عدداً من التعاميم؛ ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القرارات القاضية بتحديد مهام إدارة المدرسة ومعلميها للغة العربية، وزيادة ساعات التعلم لمواد اللغة العربية اسبوعياً [62]مما يرفع جاهزية اتقان الطلبة اللغة العربية وحفظ لسانهم من الأخطاء اللغوية، وتمهيرهم بآلياتها قراءةً وكتابةً. وقد كانت قرارات الزامية التطبيق على جميع المستويات التعليمية وهيئاتها؛ لتشمل مدارس مراحل التعليم العام (حكومي، أهلي) وتحفيظ القرآن، ومدارس الطفولة المبكرة، ومدارس التعليم المستمر، والمدارس السعودية في الخارج"[63].

وانتقالاً من التعليم العام، إلى سياقات تعليمية أخرى في المملكة، نستعرض هنا سياسة التخطيط اللغوي في الهيئات والكليات الأخرى، ومما ورد منها في الكليات العسكرية؛ ما جاء

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ضمن قراراتها إدراج مادة اللغة العربية في دورات الضباط ومناهج الكليات العسكرية[64]، وتضمن القرار تعاميم وتوصيات لتحديد مفردات المنهج المقترح للمادة بما يكفل رفع المستوى اللغوي للطلاب في الكليات العسكرية في مهارات العربية؛ الإملائية منها والتعبيرية والخطابية، مع تحديد الحد الأدنى لساعات تدريسها بما لا يقل عن (١٤) ساعة دراسية [65]. كما صدرت قرارات أخرى عن وزارة الدفاع[66] والمتضمن تطلع القوات المسلحة السعودية إلى اعتبار اللغة العربية متطلباً وشرطاً أساسياً لالتحاق العسكريين من الدول الأجنبية غير الناطقين بها بالدورات التي تعقد بالمرافق التعليميـــة بوزارة الدفاع، وذلك ضمن سياسة وزارة الدفاع التخطيطية لتأهيلهم ورفع مستوى المهارات اللغوية لديهم بما يمكنهم من تحقيق الأهداف من ابتعاثهم والاستفادة قدر الإمكان من الدورات الملتحقين بها، ومجاراة زملائهم، وبما يسهم في تبادل المعلومات والخبرات بشكل يثري المعلومة بين جميع منسوبي الدورة.

وعلى صعيد التعليم العالي والجامعات، فقد نصت لوائح وزارة التعليم وأنظمة الجامعات، المنصوص عليها في موقعها الالكتروني، من أنَّ "لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز -عند الاقتضاء- وبقرار من مجلس الجامعة التدريس بلغات أخرى"[67]؛ دعماً للغة العربية في الجامعات السعودية، والالتزام بها في التواصل ومحافل الجامعة وأنشطتها، ولا ينفي ذلك اقتضاء الحاجة للتدريس بلغة أخرى في بعض الكليات العلمية، مع وضع المعايير لهذا؛ وتأييداً لهذا نصت قرارات المملكة، فيما صدر عن رئيس مجلس الوزراء ودعمتها قرارات بعض الجامعات، بأن تُكتَب

رســـائل الماجســـتير والدكتوراه باللغـــة العربية، ويجوز أن تُكتب بلغة أخـــرى في بعض التَّخصصـــات بقـــرار من مجلس الجامعة؛ بناءً على توصـــية مجلس القســـم والكلية ومجلس عمادة الدراسات العليا، على أن تحتوي على ملخصٍ وافٍ لها باللغة العربية[68].

ومما يقتضي التنويه إليه في هذا المقام، ضمن الجهود المقدمة في سياسة التعليم، ما قامت به هيئة تقويم التعليم والتدريب ضمن مستهدفاتها لضبط المهارات، بأن حددت ضوابط تقييمه لقياس مستوى اللغة العربية ومهاراتها لدى الناطقين بها؛ فوضعت "اختبار اللغة العربية المقنَّن للناطقين بها"[69]، ليقيس مدى إتقان المهارات اللغوية الأساسية لدى المتحدثين باللغة العربية، مع تصنيفهم في مستويات مختلفة وفق المعايير والأسس العلمية المتعارف عليها عالمياً في مجال القياس والتقويم؛ مستهدفين كلاً من فئة الهيئات التي تحتاج إلى موظفين يجيدون اللغة العربية، والجامعات والمعاهد التي تشترط إتقان اللغة العربية للدراسة في برامجها.

وعلى صعيد التدريب لإكساب اللغة العربية ومهاراتها للمتعلمين من غير الناطقين بها، فيما ألمحنا إليه في مباحث سابقة من هذه الورقة العلمية، فقد تحرت المملكة، ضمن سياسة تخطيطها اللغوي، وسائل لضمان دعم اللغة العربية داخل البلاد وخارجها، فأنشأت جهات ومراكز لتسهم في وضع أسس التخطيط اللغوي؛ ونجد أن الجهد الأبرز يتجلى فيما يقدمه مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وما طرحه مركز الملك عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، ويمثلان راية سامقة في سماء خدمة العربية ونشرها في سياقات المجتمع اللغوي السعودي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والعربي والإسلامي والعالمي، بل لهما دور بارز في تمثيل اللغة في أحسن مظهر، بإبراز هيأتها، ودفع معاول هدمها.

ويمكن تحديد مجالات جهود مراكز التعليم في إكساب اللغة العربية والتدريب على مهاراتها كلغة ثانية؛ في شقين: الأول منهما، يتمثل في تعليمها داخل المملكة؛ وتتمثل في تأسيس الكليات والأقسام والمعاهد وكراسي البحث داخل المملكة لدعم اللغة العربية وتعليمها وتعلمها، فضلاً عن إصدار ترخيص رئيس اللجنة العليا لسياسة التعليم بافتتاح معاهد أهلية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وتحديد الجهة المسؤولة عن ذلك[70]. والآخر منهما، مما يرتبط بتعليمها خارج المملكة؛ ويتجلى واضحاً في قرارات اللغة العربية الصادرة عن رؤية المملكة في سياسة التخطيط اللغوي، في إطار نشر العربية خارجياً؛ وتأهيل متعلميها من غير الناطقين بها، ويؤيدها قرار المملكة في الموافقة على ندب عدد من مدرسي اللغة العربية إلى مالطة لتعليمهم اللغة العربية[71]، وقرار نشر اللغة العربية في باكستان[72] وجزر القمر[73]. كما تضمنت موافقة اللجنة العليا لسياسة التعليم بدراسة أوضاع معهد اللغة العربية في تركيا ومقترحات دعمه[74]، فضلاً عن قرارات تأسيس معاهد ومراكز إسلامية خارجياً لتعليم الديم الإسلامي ونشر لغته العربية.

ما تم تقديمه هنا يمثل عرضاً موجزاً لبعض اسهامات وزارة التعليم ومؤسساتها ومعاهدها؛ تطبيقاً وتنفيذاً لسياسات المملكة في العناية باللغة العربية لتحقيق الأمن اللساني وسلامته من الخطأ في المجالات كافة وعلى جميع الأصعدة.

٤. الخاتمة

أسهمت هذه الورقة في استعراض مفاهيم ترتبط بالتخطيط اللغوي وسياساته، وفق منهج لغوي تطبيقي على مظاهر التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية من خلال ما تسفر عنه سياسة الدولة وقرارات وزاراتها، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ ومنها:

١/ أن إدراك حقيقة كون اللغة العربية مصدر الأمة العربية والإسلامية ولها دور رئيس في بناء مقوماتها، يسهم في تكثيف الجهود لإصلاحها والتخطيط لدعمها.

٢/ تحتل سياسة التخطيط اللغوي مكانة لا تقل قيمة عن مظاهر سياسات التخطيط الأخرى؛ السياسية، والاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

٣/ أن التخطيط اللغوي لخدمة العربية يقتضي بناء خطة استراتيجية لغوية تنبع من رؤية واضحة ابتداء من الدولة وانتهاء بالأفراد.

٤/ تعد مظاهر التخطيط اللغوي للعربية في المملكة العربية السعودية أنموذجاً يُحتذى به في غيرها من الدول الأخرى.

٥/ إن ما استعرضته الدراسة من قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية في ممارسات تطبيقية في وزاراتها، تمثل ومضة تنتظر أقلاماً واعدة في اللسانيات التطبيقية والاجتماعية، تطبقها على ممارسات حية على أرض الواقع الراهن في الوطن خاصة والبلاد العربية بشكل عام.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

EL TAWASOLIA JOURNAL مجلة التواصلية

[1] See: Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, (1997), Language Planning: From Practice to Theory, Clevedon, Multilingual Matters, P. 3..Al-Abed Al-Haq, Fawwaz, "Toward A Theoretical Framework for Planning Arabicization", International Journal of Islamic and Arabic Studies, (forthcoming), Bloomington, Indiana.

[2] ينظر: عبد الله البريدي، التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله ابن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٣م، ص٦. غسان حسن الشاطر، اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية، المملكة العربية السعودية: الرياض،(٢٠١٨)، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ص١١٠. عبدالسلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فرع تونس (٢٠١٧)، ص١٠.

[3] See: Einar Haugen, (1966). "Linguistics and Language Planning", in Haugen (1972), pp. 159- 190.

[4] لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي، بيروت–لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٢٢١.

[5] ينظر: ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، ط.١، بيروت (١٩٩٣)، دار العلم للملايين، ص١٠.

[6] See: Robert L. Cooper, (1989), Language Planning and Social Change, Cambridge University Press.

ترجم الكتاب إلى العربية: ترجمة: خليفة أبوبكر الأسود، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، مراجعة وتقديم: الطاهر خليفة القراضي، مجلس الثقافة العام: ليبيا، ٢٠٠٦م.

[7] See: Ibid. Fishman, Joshua, ed. (1974). Advances in Language Planning. Mouton.

[8] See: Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, (1997), P.3.

[9] See: Eastman, Carol. (1983), Language Planning: An Introduction, Chardler and Sharp Publishers, Inc.

[10] ينظر: البريدي، ص٦. الشاطر، ص١١٠.

[11] ينظر: محمود بن عبد الله المحمود، "التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري"، مجلة رسالة المشرق، مج٣٢، ع٤، (٢٠١٧): ٣-٤٤.

[12] ينظر: الشاطر، ص١٠٩، ١١٠.

[13] ينظر: فواز عبد الحق الزبون، "دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها"، الموسم القافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني: عمان– الأردن، ٢٠٠٩م. البريدي، ص٧. الشاطر، ص ١٠٤.

[14] See: Cooper, Robret (1989).

[15] الموقع الالكتروني لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء: المملكة العربية السعودية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

EL TAWASOLIA JOURNAL مجلة التواصلية ISSN 2437-0894- EISSN 6202-X537

https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

16 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم، مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية . . الرياض ، ٢٠١٥م، القرار التاسع والثمانون، ص٥٩

17 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار الثاني بعد المائة، ص ٦٦.

18 السابق، القرار الثالث بعد المائة، ص ٦٧.

19 ينظر: رالف فاسولد، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، ترجمة: إبراهيم صالح الفلاي، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠م، ص٤٦٢.

20 ينظر: المحمود، ص ١٠٠. البريدي، ص٨.

21 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، (من القرار الثلاثون إلى السابع والأربعون)

22 السابق، القرار الخامس عشر، ص١٥.

23 السابق، القرار الرابع والعشرون بعد المائة، ص٧٨.

24 السابق، القرار الثاني عشر، والخامس والثلاثون، والثالث والسبعون، والرابع بعد المئة.

25 السابق، القرار الثامن والخمسون، والتاسع والخمسون، والتاسع والستون.

26 السابق، ص ٢٣.

27 السابق، القرار السابع عشر، ص١٥.

28 السابق، ص ٣٩.

29 السابق، ص ١٩.

30 السابق، القرار السابع والستون الصادر بمرسوم ملكي، ص ٤٤، والقرار التاسع والتسعون٩٩، ص٦٥. والقرار الخامس بعد المائة، ص٦٨، والقرار الثاني والثلاثون بعد المائة، ص٨٢.

31 السابق، القرار الحادي والسبعون، ص ٤٦.

32 السابق، القرار الثلاثون، ص ٢٤ والقرار الثالث والتسعون، ص٦١.

33 السابق، القرار الثامن والأربعون بعد المائة، الصادر عن مدير عام الخطوط الجوية العربية السعودية، ص٩٢.

34 السابق، ص ٣٢، ٧٢

35 السابق، القرار الثالث والأربعون بعد المائة، ص٨٩.

36 السابق، القرار التاسع والتسعون، ص٦٥

37 السابق، القرار الخامس والثمانون، والقرار السادس والثمانون، ص ٨٥، ٨٦.

38 وزارة التجارة، نظام الأسماء التجارية، الموقع الالكتروني

https://mc.gov.sa/ar/Regulations/Pages/details.aspx?lawId=cc6ffaaa-8c3a-42b8-92e7-

39 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار التاسع والستون، ص ٤٥.

40 السابق، القرار السادس والستون، ص٤٤.

41 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار التاسع، ص١١.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

42 السابق، القرار الحادي عشر، والقرار التاسع والسبعون، ص ١٣، ٥٢.

43 السابق، القرار الخامس والسبعون، ص٥٠.

44 وزارة التجارة: الموقع الرسمي الالكتروني، المركز الإعلامي،
https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/n12.aspx

45 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار الخامس والستون، ص٤٣.

46 السابق، القرار الثامن والعشرون بعد المائة، ص٨٠.

47 السابق، القرار الخامس، ص١٠.

48 السابق، القرار الأربعون، ص٢٩.

49 السابق، القرار الخامس والأربعون، ص٣١.

50 السابق، مدونة قرارات اللغة العربية، ص١٨.

51 السابق، مدونة قرارات اللغة العربية، ص٨١

52 نظام المرافعات الشرعية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، الموقع الالكتروني
https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

53 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، ص ٢٤.

54 السابق، القرا السابع والعشرون، ص ٢٢.

55 السابق، القرار الخامس عشر، ص ١٥.

56 See: " Competence and performance in education" , in (2018 Arabic Applied Linguistics & SLA Conference - Arabic Second Language Learning, Teaching, and Testing- LSA College of Literature science, and the arts: University of Michigan., 1-2 Sep.2018.

"معوقات اكتساب العربية لغة ثانية لدى متعلميها في المملكة العربية السعودية: دراسة لسانية في ضوء متلازمة "الكفاية والأداء"، مجلة تعليم العربية لغة ثانية: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى (ذو الحجة)، ١٤٤٠هـ، أغسطس ٢٠١٩م، ص ص٢٠٣، ٢٤٢. "اللغة والفكر في مواجهة عقبات تعلم العربية لغة ثانية: دراسة لسانية في ضوء متلازمة الكفاية والأداء" ٢٠٢٠م. المؤتمر العلمي الدولي الأول للغة العربية (لغتنا هويتنا)، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، أمريكا.

57 ينظر: رؤى في تعليم العربية للمراحل المتقدمة: دراسة في اللسانيات التعليمية، خلود الصالح، جداول للنشر والترجمة والتوزيع: ٢٠٢١م. "منهجيات في تعليم اللغة للمراحل المبكرة"، المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العربية والحضارة الإسلامية، ماليزيا: كوالالمبور، ٢٠١٧م.

58 ينظر: "رؤية لتأسيس منهج دلالي وظيفي حديث في النحو التعليمي"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠١٥م. مشكلات تعلم العربية: نحو تأسيس منهجيات حديثة في النحو التعليمي، المؤتمر الدولي للغة العربية، دبي، ٢٠١٤م.

59 يُنظر: مشروع نظام التعليم العام،
https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/education/moe/newlaw/Documents/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

EL TAWASOLIA JOURNAL مجلة التواصلية ISSN 2437-0894- EISSN 6202-X537

7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf.

60 السابق، ص٥.

61 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار السابع والعشرون بعد المائة، ص٨٠.

62 الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام (دليل الأهداف والمهام)، وزارة التعليم، ٢٠٢٠٢١م، ص١٠، الموقع الالكتروني للدليل: https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/الدليل%20التنظيمي%20للمدارس pdf.

63 المرجع السابق.

64 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار الثلاثون بعد المئة، ص٨١.

65 السابق، القرار السادس والثلاثون بعد المائة، ص٨٥.

66 السابق، القرار الرابع والأربعون بعد المائة، ص ٩٠.

67 وزارة التعليم– الموقع الالكتروني، الأنظمة واللوائح والسياسات، التعليم الجامعي، نظام الجامعات، (المادة الرابعة والخمسون من أنظمة وزارة التعليم)، https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA.pdf

68 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، المادة (٤٤) القرار الثاني والثمانون، ص٥٣. والقرار السادس والأربعون بعد المائة، ص٩١.

69 هيئة تقويم التعليم والتدريب– الموقع الالكتروني، "اختبار اللغة العربية المقنَّن للناطقين بها"، https://etec.gov.sa/ar/service/NativeSpeakers/servicegoal

70 مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية، القرار الثالث والسبعون، والسادس والسبعون

71 السابق، القرار الثامن والأربعون، ص٣٣.

72 السابق، القرار الثاني عشر، ص١٤.

73 السابق، القرار الرابع بعد المئة، ص٦٧.

74 السابق، القرار الرابع والخمسون، ص٣٦.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

٥.قائمة المراجع:

١-المراجع العربية

- **البريدي**، عبد الله، التخطيط اللغوي تعريف نظري ونموذج تطبيقي، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية، الرياض: مركز الملك عبد الله ابن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، (٢٠١٣).
- **روبرت ل. كوبر**، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ترجمة: خليفة أبوبكر الأسود، مراجعة وتقديم: الطاهر خليفة القراضي، مجلس الثقافة العام: ليبيا، (٢٠٠٦).
- **زكريا**، ميشال، قضايا ألسنية تطبيقية، ط.١، دار العلم للملايين: بيروت، (١٩٩٣).
- الزبون، فواز عبد الحق، "دور التخطيط اللغوي في خدمة اللغة العربية والنهوض بها"، الموسم القافي السابع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني: عمان- الأردن، (٢٠٠٩)
- **الشاطر**، غسان حسن، اتجاهات حديثة في اللغويات التطبيقية، المملكة العربية السعودية: الرياض،(٢٠١٨)، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- **الصالح**، خلود، رؤى في تعليم العربية للمراحل المتقدمة: دراسة في اللسانيات التعليمية، خلود الصالح، جداول للنشر والترجمة والتوزيع: (٢٠٢١).
- **الصالح**، خلود، "منهجيات في تعليم اللغة للمراحل المبكرة"، المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العربية والحضارة الإسلامية، ماليزيا: كوالالمبور، (٢٠١٧).
- **الصالح**، خلود، "معوقات اكتساب العربية لغة ثانية لدى متعلميها في المملكة العربية السعودية: دراسة لسانية في ضوء متلازمة "الكفاية والأداء"، مجلة تعليم العربية لغة ثانية: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى(٢٠١٩)
- **الصالح**، خلود، "رؤية لتأسيس منهج دلالي وظيفي حديث في النحو التعليمي"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، (٢٠١٥).
- **الصالح**، خلود، مشكلات تعلم العربية: نحو تأسيس منهجيات حديثة في النحو التعليمي، المؤتمر الدولي للغة العربية، دبي، (٢٠١٤).
- **فاسولد**، رالف، علم اللغة الاجتماعي للمجتمع، ترجمة: إبراهيم صالح الفلاي، جامعة الملك سعود، (٢٠٠٠م).
- **كالفي**، لويس جان، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، مراجعة: سلام بزي، بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،(٢٠٠٨).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **المحمود**، محمود بن عبد الله، "التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري"، مجلة رسالة المشرق، مج٣٢، ع٤، (٢٠١٧).
- **مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز** الدولي لخدمة اللغة العربية، مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية: الأوامر والقرارات والأنظمة واللوائح والتعاميم، الرياض، (٢٠١٥).
- **المسدّي**، عبد السلام، الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فرع تونس (٢٠١٧).

- **هيئة تقويم التعليم والتدريب**-الموقع الالكتروني، "اختبار اللغة العربية المقنَّن للناطقين بها"، ، المملكة العربية السعودية. https://etec.gov.sa/ar/service/NativeSpeakers/servicegoal .
- **هيئة الخبراء بمجلس الوزراء**- الموقع الالكتروني، المملكة العربية السعودية.
https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx
- **وزارة التجارة**: الموقع الرسمي الالكتروني، المركز الإعلامي، المملكة العربية السعودية.https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/News/Pages/n12.aspx
- **وزارة التعليم**: مشروع نظام التعليم العام: الموقع الالكتروني، ، المملكة العربية السعودية.

https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/education/moe/newlaw/Documents/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.pdf

- **وزارة التعليم**: الموقع الالكتروني للدليل، الدليل التنظيمي لمدارس التعليم العام (دليل الأهداف والمهام)، (٢٠٢١):
https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/الدليل%20التنظيمي%20للمدارس.pdf
- **وزارة التعليم**: الموقع الالكتروني، الأنظمة واللوائح والسياسات، التعليم الجامعي، نظام الجامعات.
https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/RPRLibrary/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA.pdf

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

٢- المراجع الإنجليزية

- **Al-Abed Al-Haq**, Fawwaz, "Toward A Theoretical Framework for Planning Arabicization", *International Journal of Islamic and Arabic Studies*, (forthcoming), Bloomington, Indiana, 1994.
- **Alsaleh**, Kholoud, " Competence and performance in education" , in (*2018 Arabic Applied Linguistics & SLA Conference* - *Arabic Second Language Learning, Teaching, and Testing*- LSA College of Literature science, and the arts: University of Michigan., 1-2 Sep.2018.
- **Cooper,** Robret (1989), *Language Planning and Social Change*, Cambridge University Press.
- **Eastman**, Carol, (1983), *Language Planning: An Introduction*. Chardler and Sharp Publishers, Inc.
- **Fishman**, Joshua, ed. (1974), *Advances in Language Planning*. Mouton.
- **Haugen**, Eniar, (1966), *Linguistics and Language Planning*, in Haugen (1972).
- **Kaplan**، Robert B. and Richard B. Baldauf, (1997), Language Planning: From Practice to Theory, Clevedon, Multilingual Matters.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)